

هاني يشكو «التضامن الاسلامي» ويطالب بالانصاف

المتعلقة في هذا الشأن، واستنادا للوثائق المرفقة فإن بنك التضامن الاسلامي اصدر قرار انهاء الخدمة للمذكور الذي يعمل اختصاصي خدمة عملاء - صنعاء برقم «٧٨» لعام ٢٠١٢م. لكن الشكوى أكدت أن البنك لم يسلم للمذكور بقية مستحقاته وأجوره. الصحيفة تنشر الشكوى عسى أن تجد من يسمع لإنصاف المذكور.

تلقت الصحيفة شكوى من الأخ هاني غازي علي عبده مطالباً فيها بنك التضامن الاسلامي بدفع حقوقه القانونية... وأوضحت الشكوى أن المذكور تعرض للفصل التعسفي من البنك تحت ذريعة تخفيض العمالة والغاء بعض الوظائف بسبب الظروف الاقتصادية» وذلك بعد اسبوعين من لجوئه لمكتب الشئون الاجتماعية والعمل بأمانة العاصمة ومطالبته البت في قضية مستحقاته لدى البنك طبقاً لأحكام القانون

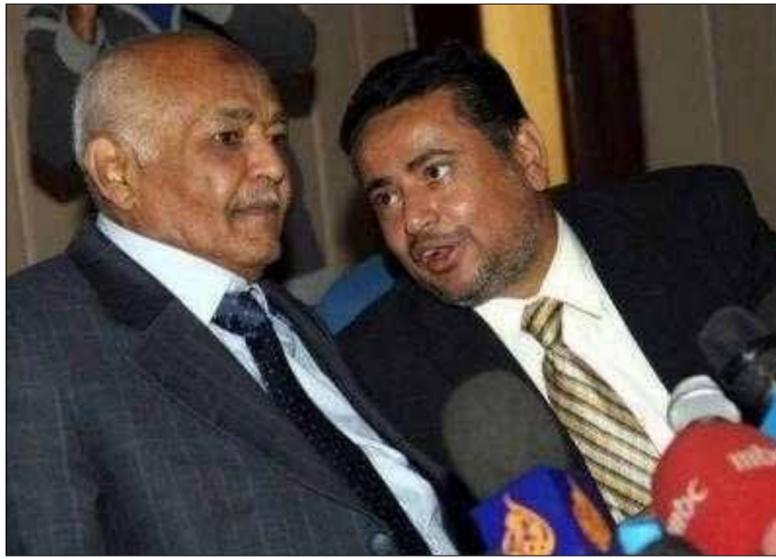


الاثنين: 2013 / 1 / 7
الموافق: 25 / صفر / 1434 هـ
العدد: (1643)



بسبب معاملة حكومة باسندوة

المحكمة تحجز مخصصات جرحى 2011م



وجهت المحكمة الإدارية الاسبوع الماضي محافظ البنك المركزي اليمني بحجز مبلغ وقدره «٣٣٠» ألف دولار أمريكي من حساب حكومة باسندوة، تكاليف علاج عدد من جرحى الاحتجاجات التي رافقت الأزمة السياسية ٢٠١١م.

حيث وجه القاضي بدر علي الجمرة -رئيس المحكمة الإدارية- بحجز مبلغ مقابل التكاليف التقديرية المحددة لعلاج تسعة من جرحى الاحتجاجات الذين أصدرت المحكمة الإدارية حكماً لصالحهم يلزم حكومة الوفاق بعلاجهم في الخارج.

كما طالبت مذكرة المحكمة محافظ البنك المركزي بحجز مبلغ وقدره «٩٥٠» ألف ريال وهي تكاليف الفحوصات الأولية التي أجريت للجرحى في المستشفى السعودي الألماني بصنعاء وغرامة التقاضي.

وشددت المحكمة في مذكرتها الموجهة إلى محافظ البنك بموافاتها بإشعار الحجز وأن لا يتم صرف المبالغ المحجوزة أو توريدها إلا بأمر المحكمة.

وكانت المحكمة قد خاطبت في وقت سابق باسندوة بسرعة توريد المبلغ إلى خزانة المحكمة، والذي بدوره وجه وزير المالية بتوريد المبلغ بمذكرتين في تاريخ ٩ ديسمبر وأخرى بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢م إلا أن وزير المالية رفض توريد المبلغ إلى خزانة المحكمة.

وكانت المحكمة قد خاطبت في وقت سابق وزير المالية بتوريد المبلغ إلى خزانة المحكمة، وأمهلت يوماً واحداً لتوريد المبلغ، إلا أن استمرار المماطلة جعل المحكمة تخاطب البنك المركزي بحجز المبلغ من حساب الحكومة.

ويأتي هذا الإجراء من المحكمة في إطار قيامها بالتنفيذ الجبري للحكم الذي أصدرته لصالح جرحى الاحتجاجات في منتصف شهر نوفمبر الماضي.

وقالت مصادر مطلعة وفقاً للمؤتمرات إن وزير المالية عندما شعر بأن المحكمة تتخذ إجراءات في تنفيذ الحكم، وجه مذكرة لوزير الصحة العامة والسكان بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٢م طالبه فيها بتوجيه المختصين في وزارته بالتنسيق مع المحكمة الإدارية الابتدائية بالأمانة لمراجعة التقارير الطبية الصادرة من المستشفى السعودي الألماني بناءً على تكاليف المحكمة واتخاذ الإجراءات

قنوات خاصة كون الحكم واضحاً وصريحاً، وأصبح واجب النفاذ وقد تحصن من الطعن. وأوضح الحاج أنه بخصوص ما ورد في مذكرة وزير المالية بأنه سيقوم بصرف تكاليف الفحوصات الأولية وذلك عن إقرار الموازنة للعام المالي ٢٠١٣م فيبدون وزارة المالية قد أفصحت عن قلقها في الإفصاح عن حجم المبالغ التي تم صرفها من الموازنة المخصصة للجرحى في موازنة ٢٠١٢م ولجأت إلى أسلوب المماطلة وترحيل تنفيذ الحكم.

وأضاف المحامي الحاج: أما بخصوص توريد تكاليف الفحوصات الأولية من ميزانية عام ٢٠١٣م، فإن ذلك لا يعول عليه كون المحكمة قد حجزت المبلغ بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٢م أي قبل نهاية العام بثلاثة أيام وتقع مسؤولية عدم حجز المبلغ على محافظ البنك.

من جهة أخرى قال الجرحى المحكوم لهم بأنهم سينفذون في الأيام القادمة إضراباً مفتوحاً عن الطعام أمام مقر الأمم المتحدة في صنعاء للضغط على الحكومة اليمنية بتنفيذ التزاماتها نحوهم وتنفيذ أحكام القضاء باعتبار أن مأساتهم مرتبطة بالتسوية السياسية التي حصلت في اليمن والتي باركتها الأمم المتحدة.

اللازمة لمعالجة المحكوم لهم سواء في الداخل أو الخارج بمنح علاجية. وتفصح المذكرة عن مدى التعالي في الخطاب الذي يتعامل به وزير المالية واستخفافه بأحكام القضاء.

واعتبرت المصادر مطالبة صخر الوجيه بمراجعة التقارير الطبية نوعاً من التشكيك بتلك التقارير، وفي الوقت ذاته نوعاً من المماطلة وإطالة الوقت، متناسياً أن المحكوم لهم لديهم تقارير طبية صادرة من اللجنة الطبية العليا التي يرأسها وزير الصحة وتقارير طبية صادرة عن المستشفى السعودي الألماني بناءً على تكاليف المحكمة، ولديهم حكم قضائي يلزم الحكومة بعلاجهم في الخارج على نفقة الدولة، والحكم واجب النفاذ ولا يحتاج إلى تقارير جديدة. وأوضح وزير المالية أن تكاليف الفحوصات الأولية المقدمة من المستشفى السعودي الألماني بناءً على تكاليف المحكمة سيتم صرفها عند إقرار الموازنة للعام المالي ٢٠١٣م.

وفي هذا السياق قال محامي جرحى الاحتجاجات نجيب الحاج إن مذكرة وزير المالية جاءت مؤكدة للمخاوف التي سبق وأن أفصحنا عنها، والمتمثلة بامتناع وزارة المالية عن تنفيذ الحكم وتسوية ملف الجرحى عبر

بوثائق رسمية ومحاضر اتهام سميع.. قاطع طريق...!!



أكدت وثائق ومحاضر اتهام وتحقيق قضائية تورط «سميع» في الاتهام المنسوب إليه كقاطع طريق عام.

وقالت الوثائق - التي تحتفظ «الميثاق» بنسخة منها - ان المدعو امين حسين سميع وهو قريب لوزير الكهرباء صالح سميع وقائد حراسته... قام

بقطع الطريق العام للسيارات المؤدية الى قرية الأهرج، الأمر الذي أدى الى تعطيل مصالح الناس ومنهم المجني عليهم المساعدون محمد الحيمي واحمد حمود رزق الصلاحي وحسين علي سعيد ومحمد حسن الربع وآخرون.. وقالت النيابة في محاضرها ان ما اقترعه سميع يعد جريمة بحق الناس والمجتمع.

ورأت النيابة في محاضرها ان الواقعة جريمة جسيمة طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية واستناداً الى نص المادة (١٦١٣٨) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (١٢) لسنة ٩٤م. وطالبت النيابة تقديم المتهم امين سميع للمحاكمة بما هو منسوب اليه ووضع حد لمثل هذه الاحداث وليكون عبرة لغيره

من ضعفاء النفوس الذين يلجأون لتعطيل مصالح الناس وقطع الطرقات وممارسة الاختطافات وأعمال الحرابة الأخرى. وذلك باعتبار ان الواقعة ثابتة عليهم وبشهادة الشهود، كما تقول النيابة..

وفي وثيقة سميت «رأي وكيل النيابة» أكدت ان المتهم امين سميع قام بقطع الطريق على اهالي القرية وعطل مصالحهم عمداً وعدواناً ودون وجه حق وبشهادة شهود

أجرى تم استجوابهم وتقرير المعايينة الذين أجرياً من قبل ادارة أمن مديرية شبام محافظة المحويت بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠١٢م وتحقيقات النيابة المؤرخة ٢٧ / ٥ / ٢٠١٢م التي تبين حدوث واقعة تقطع وعرقلة سير وسائل النقل العامة للمواطنين.

ووفقاً للوثائق فإن المتهم سميع يعمل مديراً لمدرسة الحصن بالأهرج، وهو في ذات الوقت ضابط في وزارة الداخلية برتبة رائد وهو بذلك يشكل حالة ازدواج وظيفي مكشوفة لاحتياج الى أدلة أو إثباتات عدا التحقق والتثبت من صحة ما ورد. «الميثاق» تحتفظ بالوثائق

حق الرد.. فارس السقاف يوضح

المخولة بذلك شرعاً وقانوناً والمتضمنة قيام مقدم البلاغ لصحيفتكم المدعو وائل عبدالله عبدالحبيب المنسوب بكسر باب الفيلا واقتحامها والاستيلاء على محتوياتها وبقائه بالقوة في الدور الاول منها.. وبعد ان سبق تقديم بلاغ به لدى قسم الشرطة المذكور بضمه فقد وجه رئيس النيابة بإحالة تلك الشكوى وأوليائها الى مدير إدارة البحث الجنائي وتعز والذي يسير بإجراءات التحقيق في القضية في واقعة اقتحام الفيلا من قبل الجاني المذكور (مقدم الخبر الكاذب لصحيفتكم) (مرفق لكم صورة من ذلك). وكل تلك المستندات المرفقة بردنا هذا تؤكد على عدم صحة الخبر المنشور في صحيفتكم في الأفعال والتهم التي حاول نسبها اليها كذباً وزوراً وبهتاناً مقدم البلاغ فيها لصحيفتكم بقصد الإساءة لشخصي والتشهير بسمعي لغرض في نفسه الامارة بالسوء، فلو كنتم قد التزمتم بواجبكم المهني المزمين به قانونا بالبحري والتحقق من صحة البلاغ والاقتوال الصادرة من مقدمها اليكم قبل نشرها من مصادرها الموثوقة سواء كان شخصاً أو جهة، لاتضح لكم كذبها وعدم صحتها وحظر نشركم لها وفقاً للقانون. فضلاً على ما بذلتهم من جهد لرسم كارتير ساخر لنا في صدر الصفحة الأولى لصحيفتكم لغرض ارضاء مقدم البلاغ في تعمد الإساءة والتشهير بنا وغيره من الحاقدين المغرضين الذين يودون ذلك.

وعليه استناداً لأحكام قانون الصحافة والمطبوعات الناقد والذي كفل حق الرد فإنه يتوجب عليكم نشر هذا الرد بنفس الحروف والأنماط وبفلس المساحة والصفحة وفقاً لقانون الصحافة والمطبوعات، وتقبلوا تحياتنا،

مقدم الرد: د. فارس علي أحمد السقاف

تلقت صحيفة «الميثاق» رداً توضيحياً من الدكتور فارس السقاف بخصوص ما نشر عنه في العدد الماضي تحت عنوان «فارس السقاف» أمام القضاء بتهمة «الانتحال» وعملاً بحق الرد ننشر ما وصلنا من الدكتور فارس السقاف نصاً:



أن واقعة تأجير الفيلا كان من ملكتها زوجة المرحوم عبدالله عبدالحبيب المنسوب (مرفق صورة من وثيقة ملكية الفيلا) لمنظمة مرسى كور الانسانية بواسطة وكيلتها ابنتها بوجوب الوكالة الصادرة لها من والدتها المؤرخة ١١ / ٥ / ٢٠١١م والعمدة محكمة السلام الابتدائية بتعز (مرفق لكم صورة من صك التوكيل) والذي تم بوجوبها إبرام عقد الايجار للمنظمة المذكورة بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠١٢م فيما بين بينها

إدارة المنظمة (مرفق لكم صورة من عقد الايجار .. الأمر الذي يكذب الخبر المنشور في صحيفتكم بزعم انتحالي صفة المالك وتأجير الفيلا المذكورة.. لعدم قيامكم بواجبكم المهني بالبحري والتحقق من صحة الأفعال والتهم الكيدية المنسوبة لنا من قبل مقدم البلاغ اليكم وفقاً لقانون الصحافة والمطبوعات.

وأما بالنسبة لواقعة اقتحام فلة زوجة المرحوم عبدالله عبدالحبيب المنسوب (الدور الأول منها) (الذي يزعم مقدم البلاغ الكاذب المنشور في صحيفتكم انها ملك والده عبدالله عبدالحبيب المنسوب) فإن هذا الخبر يكذب الشكوى المرفوعة الى رئيس نيابة استئناف محافظة تعز من مالكة الفيلا بواسطة وكيلتها ابنتها

الأخ رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» المحترم الموضوع / الرد على ما نشرته صحيفتكم فيما نسب اليها من أفعال وتهم كاذبة وزائفة ورسم كارتيري ساخر على ترويسة الصفحة الأولى من الصحيفة دون التحري والتحقق من صحتها وأدلتها ومصادرها الموثوقة وفقاً للقانون

إشارة الى ما تم نشره في صحيفتكم بالعدد رقم (١٦٤٢) بتاريخ ١٨ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ / ١٢ / ٢٠١٢م تحت عنوان «فارس السقاف» أمام القضاء بتهمة الانتحال» في ترويسة الصفحة الأولى من الصفحة المؤسسة بصفحة القضايا من خير الأفعال والتهم الكيدية والزائفة المنسوبة لنا من مقدمها اليكم واستناداً لنص المادة (٦٠) من قانون الصحافة والمطبوعات الناقد بشأن كفاءة حق الرد فإننا نرد على ذلك

على النحو الآتي:
١- لا صحة لما نشر عن زعم قيامنا بانتحال صفة مالك فيلا المرحوم عبدالله عبدالحبيب المنسوب الكائنة في تعز وتأجيرها لإحدى منظمة حقوق الإنسان أو نهج أي مقتنيات خاصة به فإن ما يكذب ويدهض تلك المزاعم المغرضة ويؤكد عدم صحتها هو

محافظ الجوف يوزع الدرجات الوظيفية على أقربائه ومطالبات بالتحقيق

شئون التي تعيش خارج سلطة واهتمام الحكومة. وأكدت المصادر كبيرة من دبابات ومدافع متحركة وصواريخ كاتيوشا مارالت في ايدي الميليشيات المسلحة ولم يقم المحافظ بأي دور لإعادتها الى المعسكرات. وأضافت المصادر:

ان الوضع في محافظة الجوف مازال صعباً وخطيراً، وأكدت على ضرورة إعادة الحكومة النظر في المحافظ الحالي. وقالت: «إذا كانت الدولة مصرّة على تعيين محافظ من حزب الإصلاح فإن هناك شخصيات من حزب الإصلاح في محافظة الجوف على درجة عالية من الوعي والمسؤولية وقادرة على تحمل مسؤوليات هذا المنصب بدلاً من بن عبود».

قالت مصادر محلية في محافظة الجوف ان رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد باسندوة وجه بمنح محافظة الجوف ٥٠٠ درجة وظيفية جديدة، بعد ان قام محافظ الجوف الحالي محمد سالم بن عبود الشريفي بتوزيع الدرجات الوظيفية على أقربائه وابناء منطقتهم دون الخضوع لمعايير المفاضلة المتبعة. وطالبت المصادر حسب موقع «براقش نت» بالتحقيق في عملية توزيع الدرجات الوظيفية السابقة، وكذا تشكيل لجنة لمتابعة توزيع الدرجات الجديدة التي وزعت على اساس جهوي ومنطقي.

وأفادت المصادر ان محافظ الجوف يتواجد منذ نحو شهرين في العاصمة صنعاء وينزل في فندق خمسة نجوم، ولم يتحمل مسؤوليته في ادارة

«إعلان عن مفقود»

المواطن غالب ناجي قحطان الحمادي - من أهالي قرية العفيرة - مديرية المواسط - تعز.. المذكور أعلاه تم اختفاؤه منذ ما يقارب أربع سنوات ولديه أسرة مكونة من «زوجتين و٦» أولاد ٢ بنات - ٤ أولاد... وأسرته لا تعرف عنه أية معلومات الى هذه اللحظة.

وقد تم الإبلاغ عن فقدانه في وزارة الداخلية وجمعية الهلال الأحمر.. يرجى ممن لديه أية معلومات عنه الاتصال على رقم «٧١٣٧٢١٣٩٨» ولله جزيل الشكر..



سكان حي القبة الخضراء في العاصمة «5» أشهر بدون ماء

وهذه المشكلة لها قرابة خمسة اشهر.. ان سكان حي مسجد القبة الخضراء بشوارع ١٦ المتفرع من شارع هائل سعيد انعم بالعاصمة صنعاء يعانون من انقطاع المياه لديهم حيث حصتهم من المياه يوم واحد من بين كل خمسة وعشرين يوماً وهي نسبة غير معقولة ولا تسر عدوا ولا صديقاً، وبرغم نشاط المؤسسة المحلية التي تبذو بصماتها واضحة في معالجة القضايا الشائكة بشأن المياه.. إلا أننا نلمس جلياً وواضحاً غفلتهم التامة عن هذا الحي المأهول بالسكان..

يحيى نشوان

